أبدت استغرابها من الاجتماع الحكومي - النيابي بشأن تحديد الأولويات

الهاشم: ستكون لنا وقفة صارمة أمام أي عرقلة لقوانين أو مشاريع

أبدت النائب صفاء الهاشم استغرابها من الاجتماع الحكومي النيابي بشأن بحث برنامج عمل الحكومة وتحديد الاولويات دون الرجوع الى بقية النواب، لافتة الى أنه كان على المجتمعين ابلاغ المجلس لتحديد كافة الأولويات، موضحة أن أولويات المجلس ليست بجعبة شخص واحد دون الرجوع الى بقية الأعضاء.

وأعربت الهاشم عن تخوفها من وجود ترتيبات بين الحكومة وبعض الأطراف داخل المجلس تتم عن طريق وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة رولا دشتي وبتنسيق منها، لاسيما بعد ما أثير عن توجه الحكومة لسحب عدد من المشاريع بقوانين المعروضة على اللجان البرلمانية من أجل إعادة صياغتها كما صرحت بذلك دون أن يتم أخذ رأي النواب في ذلك الأمر.

■ تنفيذ عدد من المشاريع بقوانين ستساعد في حل جزء كبير من مشاكل المواطنين

صفاء الهاشم

ووصفت ما أثير بأنه محاولة لعرقلة مشاريع التنمية، من خلال هذا الاجراء الذي سيساهم في وقف تنفيذ عدد من المشاريع بقوانين التي ستساعد في حل جزء كبير من مشاكل المواطنين، مضيفة أن الحكومة بدلا من السرعة في الانجاز تقف أمامه بعرقلتها لما يقوم به المجلس بحجج واهية.

■ أولويات المجلس ليست بجعبة شخص واحد دون الرجوع إلى بقية الأعضاء

ودعت الهاشم الحكومة الى العمل بجد بدلا من اختلاق أزمات مع المجلس، كما دعت رئيس الحكومة الى مراقبة عمل الوزراء، والعمل بوضوح وشفافية «اللي تعبنا واحنا ننادي بها» وليس من خلف الكواليس، مؤكدة «أستطيع الجزم بأننا كمجموعة من النواب ستكون لنا وقفة صارمة أمام أي عرقلة لقوانين أو مشاريع فيها مصلحة المواطن».

واختتمت الهاشم: تحذيري قائم لوزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة، أن تحترم قسمها وتحترم تاريخ العلاقة بين السلطتين وتكف عن التدخل السافر لرسم مسار حركة المجلس وأولوياته بالتخطيط مع «البعض»!!، مضيفة «سكتنا مرة يوم جلسة القسم وانتخابات مكتب المجلس ولكننا لن نسكت ولن نسمح لها بالعبث الذي تقوم به خاصة بعد فشلها الذريع في تقديم خطة تنمية منذ المجلس السابق وحتى اليوم! فضلا عن فشلها غير المسبوق في ادارة وزارة التخطيط».

دعا القوى السياسية لممارسة دورها الوطني في الحفاظ على الوحدة الوطنية

التحالف الوطني : تماسك المجتمع الواحد أولوية مقدمة على الاختلافات في الرأي والمواقف السياسية

أصدر التحالف الوطني الديمقراطي بيانا حول ما تمر به منطقة الشرق الاوسط من احداث ، دعا فيه القوى السياسية للممارسة دور وطني في الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وجاء نص البيان كالتالي:

في ظل توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا في عدد من الدول العربية الشقيقة، يدعو التحالف الوطني الديمقراطي الشعب الكويتي بشكل عام، والقوى السياسية بشكل خاص الى ممارسة دور وطني في الحفاظ على الوحدة الوطنية الداخلية من شرر الفتن الخارجية، وأن يضعوا وحدة وتماسك المجتمع الواحد أولوية مقدمة على الاختلافات في الرأي والمواقف السياسية من الأحداث الخارجية، وأولوية على الانتماءات الفكرية والدينية.

وإذ يؤكد التحالف الوطني الديمقراطي على أحقية وضمانة

■ نؤكد على أحقية وضمانة كل القوى السياسية والمواطن الكويتي في التعبير عن الرأي وفق ما نصت عليه المبادئ الدستورية

كل قوى سياسية ومواطن كويتي في التعبير عن الرأي وفق ما نصت عليه المبادىء الدستورية، سواء في الشأن المحلي أو الإقليمي والدولي، إلا أنه يشدد في الوقت ذاته على أهمية احترام الرأي والرأي الآخر من كافة الأطراف، وإلا يتحول الخلاف في الرأي والتعصب له الى معارك داخلية بين أطياف المجتمع.

ويحمل «التحالف» الحكومة مسؤولية تفعيل قانون الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية تجاه كل من يحاول الإساءة لأي مكون من مكونات المجتمع الكويتي، أو يطلق خطابات غير مسؤولة لها أبعاد طائفية مستغلا بذلك أحداث التوتر في تلك الدول العربية ليصفي حساباته في الكويت.

لقد عانى المجتمع الكويتي خلال الفترات الماضية من إنقسامات حادة نتيجة الأزمات السياسية المحلية المتلاحقة، ولا يزال يعيش ارتداداتها حتى اليوم، لذا فهو أحوج ما يكون الى إعادة الثقة بين ألوان طيفه، وترميم العلاقات الداخلية - الداخلية بين أفراد مجتمعه، وما اشغال الساحة المحلية بـ «تطرف» بالأحداث الخارجية سوى انهيار آخر لقيم المجتمع وتماسكه.

شعار التحالف الوطني الديمقراطي

■ المجتمع الكويتي عانى خلال الفترات الماضية من انقسامات حادة نتيجة الأزمات السياسية المحلية المتلاحقة

كل دائرة تنتخب عضوين والناخب يدلي بصوت واحد

حماد يقترح قانوناً يجعل انتخابات المجلس البلدي بخمس دوائر

قدم النائب سعدون حماد العتيبي اقتراحا بقانون ، يجعل دوائر انتخابات المجلس البلدي خمسا ، وكل دائرة تنتخب عضوين والناخب يدلي بصوت واحد.

وجاء في المقترح: « مادة أولى»

يستبدل بنص البند «أ» من المادة الثالثة من القانون رقم «5» لسنة 2005 بشان بلدية الكويت النص التالي :-يشكل المجلس البلدي من :أ-عشرة أعضاء منتخبين وفقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الامة على أن ينتخب عضوان عن كل دائرة من الدوائر الانتخابية الخمس المبينة في الجداول المرفقة لهذا القانون ، وأن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ، ويكون باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد .

«مادة ثانية» يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

«مادة ثالثة» على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون

وفيما يلي الجدول المرافق للاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية المجلس البلدي :

الدائرة الانتخابية الأولى : وتتكون من:الشرق – الدسمة – المطبة – دسمان – بنيد القار – الدعية – الشعب – جزيرة فيلكا وسائر الجزر – حولي – النقرة – ميدان حولي– بيان – مشرف – السالمية – البدع – الرأس – سلوى – الرميثية – ضاحية مبارك العبدالله الجابر

الدائرة الانتخابية الثانية: وتتكون من :المرقاب – ضاحية عبدالله السالم – القبلة – الشويخ – الشامية – القادسية – المنصورية – الفيحاء – النزهة – الصليبخات – الدوحة – غرناطة – القيروان

الدائرة الانتخابية الثالثة: وتتكون من :كيفان – الروضة – العديلية – الجابرية – السرة – الخالدية – قرطبة – اليرموك – أبرق خيطان – خيطان الجديدة – السلام – الصديق – حطين – الشهداء – الزهراء.

الدائرة الانتخابية الرابعة: وتتكون من :الفروانية – الفردوس – العمرية – الرابية – الرقعي – الأندلس – جليب الشيوخ –ضاحية صباح الناصر – الشدادية – صيهد العوازم – الرحاب – العضيلية – العارضية – اشبيلية – ضاحية عبدالله المبارك – الجهراء الجديدة – الصليبية والمساكن الحكومية – مدينة سعد العبدالله – الجهراء ومناطق البر الممتدة من حدود دولة الكويت مع العراق شمالاً وغرباً وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتباهة جنوبا.

الدائرة الانتخابية الخامسة: وتتكون من :الأحمدي – المقوع – وارة والصبيحية والجعيدان حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غربا – هدية – الفنطاس – المهبولة – أبو حليفة – الفنيطيس والمسيلة وضاحية صباح السالم – الرقة – الصباحية – الظهر – العقيلة – القرين – العدان – القصور – مبارك الكبير – ضاحية فهد الأحمد – ضاحية جابر العلي – الفحيحيل – المنقف – ضاحية علي صباح السالم وميناء عبدالله – الزور – الوفرة – وتشمل المناطق الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوبا.

سعدون حماد

■ السلبيات تستوجب إعادة النظر بطريقة فاحصة وشاملة من جميع الجوانب والأبعاد لمعالجة أوجه القصور

■ تحقيق الغايات الوطنية المنشودة من خلال التعديل لخمس دوائر بدلاً من الخمس والعشرين

المذكرة الإيضاحية

صدر القانون رقم «5» لسنة 2005 في شان تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية المجلس البلدي ، وبمقتضاه قسمت الكويت إلى عشر دوائر انتخابية ، على أن تنتخب كل دائرة من هذه الدوائر عضوا واحداً فقط لكل دائرة ، وقد تمت الانتخابات في الكويت على أساس هذه الدوائر .

غير أنه قد برزت من خلال الممارسة الفعلية لانتخابات المجلس البلدي للفترة الماضية بعض السلبيات ، الأمر الذي استوجب إعادة النظر فيها بطريقة فاحصة وشاملة من جميع الجوانب والأبعاد لمعالجة أوجه القصور والسلبيات التي تشوبها وذلك على أساس عملي وعلمي سليم يؤدي إلى معالجة تلك السلبيات والحد من آثارها وتصويب مسارها وتحقيق الغايات الوطنية المنشودة . ولما كان قانون الدوائر الانتخابية لأعضاء مجلس الأمة قد عدل إلى خمس دوائر بدلاً من الخمس والعشرين فلابد أن يكون قانون المجلس البلدي متسقا مع كل من قانون انتخابات مجلس الأمة وقانون تحديد الدوائر الانتخابية لأعضاء مجلس الأمة التي أصبحت خمس دوائر وفقاً للقانون الجديد .

من أجل ذلك أعد هذا القانون الذي نص في مادته الأولى على أن : «يشكل المجلس البلدي من :أ – عشرة أعضاء منتخبين وفقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة ، على أن ينتخب عضوان عن كل دائرة من الدوائر الخمس المبينة في الجداول المرفقة لهذا القانون ، وأن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد فقط في الدائرة المقيد فيها ، ويقع باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد.

لا يمكن أن نسمح لأحد أن يكون طرفاً مسؤولاً عن تراجع الكويت المستمر

العدساني:مطلوب من رئيس الحكومة إلزام كل وزير إرسال برنامج وزارته فوراً لمجلس الأمة

رياض العدساني

شدد النائب رياض العدساني على ضرورة أن «ينفذ رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك المادة 98 من الدستور، من خلال إرسال كل وزير في حكومته ببرنامج عمله إلى مجلس الأمة فورا، ليعقب على هذا البرنامج ». وأوضح ان» السلطة التنفيذية لديها رقابة ذاتية لأعمالها، كما يقع على عاتقها رسم السياسة العامة للدولة، ولا يمكن أن نسمح لأحد أن يكون طرفا مسؤولا عن تراجع الكويت المستمر، في ظل الوفرة المالية التي ننعم بها، وأن تستمر عملية بذخ الأموال والتبرعات لدول الجوار بينما تظل معاناتنا في الكويت». وأفاد بأن «المرحلة المقبلة تتطلب على الدولة أن تنفق المزيد من الأموال على مشاريع الدولة الحيوية وتطويرها مثل القضية الإسكانية وتطوير التعليم والقضاء على البطالة وتحسين الخدمات العامة». واشار العدساني الى أن محاور استجوابه التي قدمت إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السابق أحمد الرجيب «لا تزال قائمة، وتتضمن الملفات قضايا الأيتام والإقامات، إضافة إلى تفعيل قوانين العمالة الوطنية للحد من البطالة، وإلزام الشركات والبنوك تعيين 60 في المئة من الكويتيين فيها».

متسائلا : هل تأخير إنجازها متعمد من أجل تنفيع شركات الهواتف النقالة

الظفيري يطالب بتوصيل هواتف أرضية لمنطقة سعد العبدالله

د. منصور الظفيري

استغرب النائب د. منصور الظفيري من عدم وتوصيل هواتف ارضيه لقطعه 8 و9و10و11 لمنطقة سعد العبدالله منذ عدة سنوات، متسائلا: كيف لحكومة توعدنا بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وتعدنا ايضا بالتنميه الفذه وهي لم تستطع ايصال هواتف ارضية لاحدى مناطق الكويت.

وطالب الظفيري وزير المواصلات بان يتلمس متطلبات اهالي سعد العبدالله وان يحث الجهات المختصه على انجاز الخدمه الهاتفية، متسائلا: هل تاخير الوزارة في انجاز الهواتف الارضية متعمدا من اجل تنفع شركات الهواتف النقالة، موضحا بانه سيوجه اسئلة برلمانية لوزير المواصلات بهذا الخصوص.

أعادهم لوظائفهم ومدد إقامتهم في المساكن الممنوحة لهم

العدواني يثني على قرارات وزير الدفاع لرفع المعاناة عن العسكريين

عبدالله العدواني

■ قرارات الجراح الأخيرة بداية موفقة تنم عن رغبة صادقة وتعاون صريح

■ إنسانية الوزير لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته إلى الاستعداد المبكر لحملة الحج الخاصة بمنتسبي وزارته

اشاد النائب عبدالله العدواني بجهود نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الذي اتخذ قرارات انسانية وعملية تجاه اخوانه العسكريين ورفع المعاناة عنهم، بعد اعادتهم لوظائفهم وتمديد اقامتهم في المساكن الممنوحة لهم معتبرا أن ماقام به بداية موفقة وتعاون صريح مع مجلس الامة .

وقال العدواني إن قرارات وزير الدفاع الاخيرة بداية موفقة وتنم عن رغبة صادقة من رجل عسكري يعرف احتياجات ومتطلبات منتسبي المؤسسة العسكرية داعيا إلى دعمه ومساندته في كل ماتحتاجه .

واضاف العدواني ان انسانية الجراح لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته الي الاستعداد المبكر لحملة الحج الخاصة بمنتسبي وزارة الدفاع وضم ذوي الشهداء لها مما يظهر البعد الانساني له ويؤكد قربه من كافة القطاعات العسكرية والإدارية في وزارة الدفاع مثمنا هذه المبادرات

بن حثلين: صندوق المشاريع الصغيرة .. يتطلب وقفة جادة لتحقيق أحلام الشباب

طالب الناشط السياسي راكان خالد بن حثلين اعضاء مجلس الامة بعدم التخلي عن صلاحياتهم ، وعدم اطلاق يد الحكومة في الهيمنة على القرار ، كما حصل في قانون الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة الذي اصبح تحت إمرة وزير التجارة والصناعة ، مؤكدا على ضرورة عدم السماح للقرار الفردي بالهيمنة على سير تطبيق هذا القانون الذي جاء لخدمة الشباب بشكل عام وليس لتنفيع التجار.

وتساءل بن حثلين : ما أسس تعيين الأعضاء في مجلس ادارة الصندوق وكم المدة الزمنية لهذا التعيين ؟ ومن سيتابع اللائحة التنفيذية للقانون وتطبيقها ؟ ومن هي الجهة التي ستشرف على القرارات وتتأكد من صحتها من عدم صحتها ؟ !! ، مبينا انه من غير المنطقي ان يكون لوزير القرار التفرد بإتخاذ القرار وان يكون هو الخصم والحكم في نفس الوقت .

وبين انه على الرغم من دخول القانون حيز التنفيذ ، وصدور اللائحة التنفيذية للصندوق الذي تبلغ ميزانيته 2 مليار دينار ، الا اننا لم نسمع تصريحا واحدا من رئيس الصندوق عدا اسمه الذي نشر في الصحف ، ولا أحد يعلم ما هو الدور المنوط به او الاجراءات التي قام بها لتطبيق القانون ، مشيرا الى ان هناك مخاوف واحباط لدى الشباب من ان يتحول الصندوق الى كرت للمساوات والترضيات السياسية ، وطريق لتنفيع بعض المتنفذين شانه شان الكثير من القوانين التي اقرت في السابق .

ولفت الى وجود تناقضات وثغرات كثيرة بين القانون الصادر بشان الصندوق وبين اللائحة التنفيذية التي صدرت ، وهناك اعتراضات كثيرة من قبل الفنيين والمستشارين المعنيين بالقانون لم تؤخذ بعين الاعتبار ، مشيرا الى ان الحكومة تفردت في فترة غياب المجلس ، وسارعت بإتخاذ قرارات تناقض فلسفة القانون والاهداف التي اقر من اجلها ، وذلك كله قبل عودة المجلس حتى لا تكون هناك رقابة شعبية على تطبيق القانون.